

هيا بنا

**Elections in a State of War**

2005 Elections in South Lebanon



فادي توفيق  
لقمان سليم

كيف انتخابات حرة في دار حرب؟  
قراءة في انتخابات الجنوب ٢٠٠٥

—



فادي توفيق  
لقمان سليم

## كيف انتخابات حرة في دار حرب؟ قراءة في انتخابات الجنوب ٢٠٠٥

دخات

هيا بنا

العدد الأول، كانون الأول ٢٠٠٥



[www.hayyabina.org](http://www.hayyabina.org)

[hayyabina@hayyabina.org](mailto:hayyabina@hayyabina.org)

tel: 00961 3 12 94 62

ظهيرة الخامس من حزيران ٢٠٠٥،  
خلال جولة استطلاعية على أحد مراكز  
الاقتراع، أدلى الشيخ نبيل قاووق،  
مسؤول حزب الله في منطقة الجنوب،  
بتصريح نقلته المؤسسة اللبنانية للإرسال  
أفشى فيه بـ«معلومات» لدى الحزب  
تفيد بأن السفارة الأميركية في لبنان  
أوعزت لأدواتها السياسية والإعلامية  
القيام بتشويه صورة العملية الانتخابية  
في الجنوب.

لم يخرج تصريح الشيخ قاووق عن  
كونه تنوعاً على خطاب سياسي اتخذه  
الحزب عنواناً للمعركة الانتخابية جنوباً،  
جاعلاً منها معركة ضد أميركا وإسرائيل  
لا بين متنافسين محليين تُحدّد اختلافهم  
واتفاقهم برامج ومشاريع سياسية تتصل،

في عداد ما تتصل، بنظرة كل واحد منهم  
إلى مشاكل وحاجات المنطقة التي يدعى  
المواطنون فيها إلى انتداب ممثلين عنهم  
في الندوة البرلمانية<sup>١</sup>.

بتصويره المنافسة الانتخابية بصورة  
حرب مع أطراف خارجيين، أو بالأحرى  
بصورة معركة في حرب متصلة مع  
هؤلاء الأطراف، وسع الحزب، حزب  
الله، أن يذهب إلى تصوير منافسيه في  
الانتخابات بصورة أعداء ألداء يرمون  
من فوزهم في الانتخابات عليه نصراً  
لأميركا وإسرائيل. وما أتاحه للحزب  
تصويره المنافسة الانتخابية بصورة  
الحرب مع أعداء، قبل الانتخابات  
وخلالها، أتاح له، مع صدور النتائج،  
تأويل فوزه الانتخابي على منافسين

---

(١) في المناطق اللبنانية الأخرى خاض حزب الله معركته الانتخابية تحت شعار مخفف قوامه الخلط بين حفظ  
المقاومة وحماية الوطن.

محلين بصورة انتصار حربي على أعداء يتربصون شراً بلبنان ويريدون بـ«المقاومة» شراً، وكذلك بحاضنتها الوحيدة أي الطائفة الشيعية.

لا يحتاج المرء إلى عناء كبير ليسوق الشواهد الصريحة على هذا التوصيف للاستحقاق النبائي؛ حسبه أن يتابع تغطية مطبوعتي الانتقاد/العهد والعواصف، الناظقتين على التوالي بلساني حزب الله وحركة أمل، لفوز تحالف الحزب والحركة الساحق في الجنوب ليقف على ذلك. فـ «العواصف عنونت: «أمل تجتاح أعداء الجنوب والمقاومة، وفارق الأصوات مع أول الخاسرين في كل دائرة تجاوز المئة ألف صوت بألف»<sup>٢</sup>، أما الانتقاد/العهد فرأت إلى نتائج انتخابات الجنوب على أنها «جاءت صارخة برسائلها القوية الموجهة إلى الخارج، وكانت بمثابة رد قوي على المطالبة بنزع سلاح المقاومة عبر القرار ١٥٥٩، وتأكيد خيار أهل الجنوب بمقاومة المشروع الإسرائيلي»<sup>٣</sup>.

لقائل أن يقول إن لحزب الله الحق في اتخاذ ما يشاء من العناوين لمعركته الانتخابية لكن هذا قد يصح جزئياً فيما لو كان هذا الحزب كمثل من الأحزاب السياسية له ما للأحزاب السياسية من حقوق وعليه ما عليها من واجبات. أما حين يجمع هذا الحزب، إلى حقه في مزاولة السياسة، حقوقاً أخرى هي، تعريفاً، من حقوق الدولة وامتيازاتها السيادية، من مثل الأمن والقوة المسلحة، وحق تصنيف اللبنانيين بين «وطنيين» و«عملاء»<sup>٤</sup>، - حين يكون لحزب هذه الحقوق والامتيازات، فمثل هذا العنوان لمنافسة انتخابية لا يدع للمنافسة (الانتخابية) محلاً، ويطعن، أول ما يطعن، في حرية الناخبين، وفي مدى صدقية احتساب ما أظهرته صناديق الاقتراع مؤشراً على تطلعات الناخبين.

يعيدنا هذا الاستطراد إلى تصريح الشيخ قاووق. فالتصريح المذكور، في المكان والزمان الذي أدلي به، واحد

(٢) العواصف، أطلب المقالة المؤرخة في ٦ حزيران ٢٠٠٥ على موقع النشرة الإلكتروني:

www.al-awassef.com

(٣) الانتقاد/العهد، الجمعة ١٠ حزيران ٢٠٠٥، العدد ١١١٣.

(٤) خطاب حسن نصر الله خلال مهرجان «التحرير والنصر»، في بنت جبيل، ٢٦ أيار ٢٠٠٥:

«قبل خمس سنوات وقفت هنا وقلت إن علينا أن نتواضع بعد الانتصار وأقول الآن إذا كان هناك أحد يحق له أن يوزع شهادات في الوطنية فهو المقاومة».

من تصريحات لا تعدو كونها احتواء استباقياً وقائياً لأية قراءة للظروف التي أحاطت بالعملية الانتخابية جنوباً، ولنتائجها، فضلاً عما يساهم في إشاعته من أجواء ترهيب تبتز، بشبهة العمالة لأميركا، كل من يرى رأياً مخالفاً لرأي حزب الله في انتخابات الجنوب، أو من تسول له نفسه التعليق على الأجواء التي سبقت الانتخابات ومهدت لها أو لتلك التي جرت الانتخابات في ظلها<sup>٥</sup>.

فإذ يفشي الشيخ قاووق بما لدى حزبه من «معلومات» عن خطط تخطيطها السفارة الأميركية في ما يتعلق بالعملية الانتخابية في الجنوب، فهو لا يقطع على الناخبين طريق الخيار بين مرشحين يفترض بهم متساوين قبل التوجه إلى قلم الاقتراع وعند الاختلاء بأنفسهم وراء ستارة المعزل فقط، وإنما يقطع الطريق أيضاً على أهل الإعلام والتحليل السياسي، وهذا ما بدا جلياً حيث ذهب الأكثر من بين هؤلاء إلى «تقليد» حزب الله في نظرتة إلى هذه الانتخابات.

ما من ريب في أن ما ناله ائتلاف الحزب المذكور وحركة أمل من أصوات الناخبين هوّن على العامة، كما على أهل الإعلام والتحليل السياسي، «تقليد» حزب الله في نظرتة تلك. فلقد استأثر ائتلاف الحزب والحركة بنسبة عالية جداً من أصوات المقترعين، وبلغ الفارق بين آخر الراحين وبين أول الخاسرين على اللوائح المنافسة نحواً من ٨٠ ألف صوت. بين يدي هذه النتيجة لم يتحرج معظم المحللين من متابعة قراءة الفائزين لها ومن اعتبار اقتراع الجنوبيين، بكثافة، للائحة «المقاومة والتنمية والتحرير»، لائحة ائتلاف أمل/حزب الله، «عملية استفتاء شعبية لصالح المقاومة وسلاحها في مواجهه القرار الذي أريد منه رفع الغطاء عن شرعية هذا السلاح وإنهاء وجود حالة المقاومة في مواجهه الاحتلال الصهيوني»<sup>٦</sup>.

أما من ذهب من المحللين السياسيين مذهباً آخر فعزا هذه النتيجة إلى القانون الذي اعتمد لإجراء الانتخابات، أي قانون العام ٢٠٠٠، غير أن هذا الرأي

(٥) بصرف النظر عما يشي به من نظرة ومن تصور للعمل الدبلوماسي!

(٦) السفير، ٦ حزيران ٢٠٠٥ تحت عنوان: «الجنوب صوت واحد لحماية المقاومة وسلاحها».

لا يصمد لقراءة تفصيلية في نتائج انتخابات الجنوب بدائرتيه<sup>٧</sup>. فالناظر في هذه النتائج لا يسعه، عند التملي منها، إلا التسليم بأن الحزب والحركة، في ظل أي قانون انتخاب، ومهما صغرت الدوائر أو اتسعت، قادران على تحقيق نتيجة مماثلة لتلك التي حققها في الانتخابات الأخيرة.

مقول القول أن عورات قانون العام ٢٠٠٠ الذي تبارى السياسيون والمسؤولون اللبنانيون قاطبة في ذمه، لا تصلح تفسيراً، من قريب أو بعيد، للنتائج التي أسفرت عنها انتخابات الجنوب، والأولى بمن يروم تفسيراً لهذا «الاجتياح» الانتخابي السؤال أولاً، وقبل كل شيء، عن المصادر التي يستمد منها الحزب والحركة قوتها، وهو سؤال لا تستوي الإجابة عليه في معزل من الحثيات السياسية والاجتماعية والأمنية

التي تسود الجنوب وتضبط إيقاع الحياة فيه، ولا في معزل أيضاً من النظر في «خصوصية» الجنوب باعتبار ما كان عليه، طوال عقود، من ساحة مواجهة، متعددة اللاعبين، مع إسرائيل، وما آل إليه، منذ الانسحاب الإسرائيلي في أيار ٢٠٠٠، من خط تماس معها لا تقوم عليه من الجانب اللبناني الدولة اللبنانية ممثلة بالجيش اللبناني وإنما يقوم عليه، من هذا الجانب، حزب يشاطر الدولة، علانية، اثنين من حقوقها السيادية: القوة المسلحة وقرار الحرب والسلم، كما يشاطرها استطراداً مهام حفظ الأمن والاستخبارات والضابطة العادلة، وما يتفرع عن ذلك من مثل الحق في احتجاج حرية المواطنين، بذرائع يعود للحزب وحده تقديرها، والحق في إجازة التجمعات السياسية أو، أخيراً لا آخراً، الحق في تكريس مواقع أثرية مناطق عسكرية!<sup>٨</sup>

(٧) ف النهار الصادرة في ٦ حزيران ٢٠٠٥ عنونت مثلاً: «الجنوب: لا مفاجآت ويستعيد نسبة الـ ٢٠٠٠ بقانون الـ ٢٠٠٠». أما «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» فلاحظت في مقدمة تقريرها الأولي عن انتخابات الجنوب أن «الأثر السلبي لقانون عام ٢٠٠٠ (استمر) في دائرتي الجنوب بعد بيروت، حيث تكرر مشهد النتائج المحسومة سلفاً على السواد الأعظم من المقاعد، نتيجة لاستبعاد النسبية واستمرار اعتماد النظام الأكثرية البسيط في دوائر كبرى، مما ساهم في هيمنة «المحادل» واستبعاد المنافسة الجدية. وقد أثر ذلك أيضاً في بعض المناطق على نسبة الإقبال على الاقتراع انخفاضاً».

أطلب تقرير الجمعية على موقعها الأترنيتي: [www.ladeleb.org](http://www.ladeleb.org)

(٨) أنظر في الملحق خبر منع وزير سياحة من زيارة قلعة شمع الأثرية.

بكلام آخر، لا مبالغة في القول إن الجنوب اللبناني يعيش في ظل ما يشبه أن يكون حالة طوارئ «أهلية» لا محل فيها للسياسة، أو لتبلور حياة سياسية يقوم يوم الانتخاب منها بمثابة يوم تقييم ومحاسبة.

من هنا يستمد السؤالان التاليان أسبابهما وشرعيتهما:

- هل يصح الإقرار بنتائج انتخابات تجري في بيئة لا مجال فيها لممارسة العمل السياسي بحرية؟
- هل تكفي مراقبة يوم واحد من أصل ١٤٦٠ يوماً هي المهلة الفاصلة بين كل استحقاقين انتخابيين للفصل في نزاهة العملية الانتخابية وفي مدى خلو نتائجها من شوائب الضغط والإكراه؟

### الجنوب اللبناني قبل الحرب

حتى العام ١٩٧٥، تاريخ اندلاع الحروب اللبنانية، كان الجنوب اللبناني مسرح تنوع سياسي تتقاسم تمثيله السياسي عائلات وبيوتات لم تستطع، على الرغم من قوتها ونفوذها، الاستئثار به؛ فحضرت في مواضع ومراحل عدة من مشهده السياسي أحزاب وتيارات وقوى ضوت تحت لوائها أنصاراً

ومحازبين. عليه فلم يكن بالوسع اختزال الجنوب إلى الأسعد والزين وعسيران والخليل، ولا التطفيف من دور التيارات اليسارية والعروبية، فضلاً عن بعض المستقلين، لا سيما أن هذه التيارات استطاعت في أكثر من محطة انتخابية أن تثبت قدرتها التنافسية، ولم يخل الأمر أحياناً من اختراقات ملموسة من مثل وصول الراحل علي الخليل إلى الندوة البرلمانية، أو اقتراب حبيب صادق، في دورتي ١٩٦٨ و١٩٧٢، من الوصول إليها حيث جاءت خسارته في الدورتين بفارق ضئيل من الأصوات بينه وبين من حالفهم النجاح.

هذا ما كان عليه حال الجنوب حتى عشية الحروب اللبنانية، وهي حروب نال منها الجنوب نصيباً وافراً. فما الذي أحال الجنوب اللبناني إلى أرض يباب سياسية موقوفة على حزبين اثنين لا ثالث لهما؟

نحسب أن مفتاح الإجابة على هذا السؤال في التطورات التي شهدتها الجنوب خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٧٥ والعام ٢٠٠٥ وهي الفترة التي تدين لها القوتان المسيطرتان

وآخر عسكري وحزبي عنوانه الأحزاب المرعية من «الثورة الفلسطينية»، تحت شعار التحالف معها، والتي تقاسمت الهيمنة في الجنوب متوزعة قراه مناطق نفوذ<sup>٩</sup>.

دامت هذه الحال حتى أفول الحقبة الفلسطينية مع الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢. أعدم الاحتلال الإسرائيلي، مباشرة وبواسطة سلطات الأمر الواقع المتعاملة معه، أية إمكانية لحياة سياسية، واستهدف بملاحقاته أنصار هذه الأحزاب وقادتها وكوادرها فارتدت هذه الأحزاب إلى بيروت. وإذ انسحب الإسرائيليون من قسم كبير من الجنوب في العام ١٩٨٥ وأرادت هذه الأحزاب العودة إلى مواقعها ومناطق نفوذها السابقة على اجتياح العام ١٩٨٢، تولت حركة أمل، بدعم سافر وصريح من النظام السوري، إشعال حرب تطهير في الجنوب استهدفت القضاء على القوى الحزبية تلك. نجحت حركة أمل في ذلك بعد معارك

على الجنوب اليوم بما لهما من نفوذ وسلطان، بل يمكن القول إن القوتين هاتين هما، إلى حد بعيد، من ثمرات هذه الفترة إن لم نقل من مخلفاتها.

### الجنوب اللبناني في خضم الحرب

شأن سواه من المناطق اللبنانية، عرف الجنوب في خمسينيات القرن الفائت وستينياته صعوداً للقوى الحزبية اليسارية والقومية حتى أن القوى الحزبية، على ماتيين مطالعة نتائج دورتي العام ٦٨ و٧٢ الانتخابيتين، كانت قد بدأت تشكل تحدياً لسلطة العائلات السياسية ولو أنها لم تتمكن من إلحاق الهزيمة بها، وخلافتها سياسياً، من طريق الانتخابات العامة. ما لم تستطع هذه القوى سلماً وسياسةً قدرت عليه حرباً متوسلة بـ«الثورة الفلسطينية» وسلاحها حتى أمسى الجنوب في ظل تمثيلين لا نسبة بينهما: تمثيل سياسي لا يملك أصحابه أدنى دالة أو سلطة في الجنوب عنوانه النواب الذين انتدبهم الجنوبيون إلى الندوة البرلمانية في انتخابات العام ٧٢،

---

(٩) في ظل تلك الأجواء يسع المرء العزم، بلا تردد، بأنه لو قيص إجراء انتخابات نيابية في حينه لاستطاعت هذه الأحزاب حصد نتيجة مماثلة للنتائج التي نالها الحزب والحركة في الدورات الانتخابية المتتالية التي جرت منذ العام ١٩٩٢.

ضارية ومكلفة وآلت إليها السلطة المطلقة في المناطق المحررة.

استمر احتكار أمل المطلق للساحة الجنوبية حتى العام ١٩٨٧ حيث أخذ حزب الله، المتسلل إلى الجنوب تحت عنوان مقاومة إسرائيل، ينازعها السلطة. دارت بين الحزب والحركة معارك فاقت في دمويتها أي حرب شهدتها الجنوبيون قبل هذا التاريخ. وإذا بدت هذه المواجهات «حرب أخوة» فلقد صدرت في خلفياتها عن القلق السوري من خروج المقاومة الحزب اللهيية، الإيرانية الهوى والإمرة، عن السيطرة. خسر حزب الله بنتيجة هذه المواجهات عدداً من مواقعه ما عدا بعض قرى إقليم التفاح، وانتهت حرب الإخوة الشيعية، المندلعة بإيعاز سوري، بصلح مرعي من سوريا نفسها استحوذ البعث السوري بموجبه على حق إدارة المقاومة، أي الصراع المسلح مع إسرائيل، فيما حاز حزب الله، بتلزيمة المقاومة، استثناءه مع اتفاق

الطائف من قرار حل الميليشيات وتالياً استثناء مناطق، (الجنوب والضاحية)، من انتشار الجيش فيها وعودة أجهزة الدولة إليها على غرار ما جرى في سائر المناطق اللبنانية<sup>١٠</sup>.

منذ العام ١٩٩٠ وحتى اليوم جنب التعامل الاستثنائي مع مناطق نفوذ حزب الله وحركة أمل تعريض شعبية هاتين القوتين لامتحان انتخابي يمكن الركون إلى نتائجه. وإذا يطعن هذا التجنّب، على مدى ثلاث دورات انتخابية متتالية، في نتائج انتخابات ٢٠٠٥ فهو يطعن أيضاً في نتائج أية انتخابات مقبلة تجري في ظل بقاء الجنوب خارجاً عن سيادة الدولة اللبنانية، وفي ظل الأرجحية المكتسبة والتفوق الموضوعي للحزب والحركة على كل القوى السياسية الأخرى. فكيف لمنافسة سياسية أن تأخذ مداها فيما السلامة الشخصية لمن يذهب به التوهم إلى أنها، المنافسة، مشروعة، معرضة للخطر؟ وكيف لمنافسة سياسية

(١٠) يغفل هذا العرض المختصر للغاية الكثير من خلفيات الصراع بالإناية على الجنوب، لا سيما الصراع السوري/ الفلسطيني وانعكاسه على السياسات السورية والإيرانية في لبنان. منتهى غايته أن يذكر ببعض المحطات التي مهدت لإحكام سيطرة أمل وحزب الله على هذه المنطقة من لبنان.

أن تستقيم بين تحالف يشاطر الدولة بعض حقوقها، ويصادر على البعض الآخر (الخدمات، الإنماء، التوظيف إلى آخره)، وبين قوى بالكاد تملك أن تعبر عن اعتراضها؟

مفاد هذا الاستعراض السريع للأجواء التي جرت في ظلها انتخابات الجنوب، كما العودة إلى المقدمات التي مهدت لها، التأكيد على أهمية النزاعات الحربية، في مختلف مراحلها وعلى معنبي الحقيقة والمجاز، في ما آلت إليه أحوال الجنوب السياسية اليوم، كما إلى دور هذه النزاعات، فضلاً بالطبع عن «ثقافة الحرب» المرفوعة إلى مرتبة «الثقافة» بامتياز، في إرساء القطبين الجنوبيين على ما هما عليه من قوة وأرجحية.

بناء على ما تقدم فالخلاصة التي تفرض نفسها هي أن الانتخابات النيابية، على نحو ما جرت منذ العام ١٩٩٢ حتى اليوم، إنما تسبغ مشروعية تمثيلية على ما تم تحصيله من طريق القوة، لا سيما حين تتغاضى السلطة، الوصية على تنظيم هذه الانتخابات، عن شروط لا تقوم بدونها للعملية الانتخابية قائمة، وأهم هذه الشروط وأبدها:

(١) استعادة الدولة لسيادتها على مناطق الجنوب (وهذه الاستعادة لا يختزلها إرسال الجيش إلى الجنوب بل تتطلب، أولاً وقبل كل شيء، استعادة الدولة زمام المبادرة الأمنية والإنمائية من غير وساطة تنظيمات مسلحة محلية).

(٢) رعاية السلطة السياسية، من طريق بسط سلطتها على مناطق الجنوب، حرية العمل السياسي في منأى من التخويف والتخوين والإرهاب.

## ملحق

نورد في ما يلي مجموعة مختارة من الأخبار المتفرقة نقلتها الصحف اللبنانية خلال الأعوام الماضية (علماً أن ما ينتهي إلى الإعلام هو الأقل مما يجري). وإذا كان كل خبر من هذه الأخبار يستغرق بنفسه ما سعت الصفحات السابقة إلى وصفه، فجماع هذه الأخبار المختارة كفيل بأن يصور مشهد الجنوب اللبناني الذي نقلت الصحف اللبنانية، غداة انتخاباته، بأن رئيس فريق المراقبين الدوليين خوسيه سالافرانكا وصف أجواءها بال«ممتازة»!

### مشهد من يوم الانتخاب

السفير، الاثنين، ٦ حزيران ٢٠٠٥

«ألو، أستاذ رياض لم يعد لدينا أي مندوب في صور! تم تهديد الجميع فعدوا إلى بيوتهم... أستاذ رياض، تم ضرب مندوبينا في يارين، أبلغنا اللجنة الدولية ولم يدل ذلك شيئاً... أستاذ رياض...». ويضحك أستاذ رياض. يسأل عن «الوضع» في المركز قبل أن يزوره: «هل زيارتي ستكون استفزازية؟». والمندوب صريح مع مرشحه: نعم. فيمتنع عن زيارة المركز، أي عن الاستفزاز، ويضحك. لكن عندما وصل قرية البرغلية، لم يخبره أحد أن وجوده غير مرغوب به: «اطلع بره يا...». فتمت حماية المرشح داخل القلم الضيق والناس، أمينيون ومواطنون، في الخارج يحاولون قمع الشتائم. وكثر الشاتمون وكثر الغاضبون من شتائمهم. «نحن أولاد أصل، هو ضيفك وعيب عليك أن تعامله على هذا النحو». في هذه الأثناء كانت الفتيات، مندوبات الاقتراع، يسايرن رياض ويتأسفن منه. الفتيات مندوبات لحركة «أمل» التي ينتمي المعتدي إلى هواها، لكنهن لا يوافقن الرأي، مثلهن مثل كثر ثاروا وكادت الخناقة تصبح دموية نتيجة رفضهم لشتائم البعض منهم وقد طالت مرشعاً جنوياً.

مرت الدقائق طويلة قبل تهدئة الوضع وخرج رياض من الغرفة، محيياً المندوبات، ممازحاً: «الشباب بره فاقدين أعصابين والستات جوا رايقين... أنا بحمايتهن». يضحك مجدداً، فالاعتداء مرفوض مبدئياً بالنسبة إليه لكنه يبقى مفيداً انتخابياً: لم تهدأ الهواتف بعدها وهي تحمل أصوات المظمتين والداعمين.

## إشكال في رميش على خلفية النتائج

السفير، الإثنين، ٦ حزيران ٢٠٠٥

أفادت النتائج الأولية من بلدة رميش أن المرشح فوزي أبو فرحات حل الأول في البلدة وحصل على ٧٨٠ صوتاً وحل ثانياً رياض الأسعد بـ ٦٧٥ فيما نال الرئيس بري ٤٢٠ صوتاً وميشال موسى مئتين وصوتين. وعلى أثر ذلك، يقول أحد أبناء البلدة، «إن بعض المنتمين إلى حركة أمل قصدوا البلدة وقاموا باستفزازات تطورت إلى تشابك وأسفرت عن جرحي». حضرت القوى الأمنية والجيش اللبناني وتم تطويق الإشكال لكن التوتربقي سائداً في البلدة التي أمضت يومين شديدي التوتر.

## تفجير مبنى في معركة يملكه السفير خليل الخليل

المستقبل، الإثنين، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٥

(...) قال (السفير خليل) الخليل في مؤتمر صحفي عقده في منزله في مدينة صور بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على تعرض بناء له قيد الإنشاء في بلدة معركة لحادث تفجير: «إن ما جرى تفجيره هو مبنى لمشروع زراعي كنا نشيده ليهيئ فرصاً لعشرات من شبابنا العاطلين من العمل، حيث زرعوا فيه ألغاماً مماثلة لتلك التي كانت استخدمت في محاولة اغتيال شقيقي ناصر أثناء حملته الانتخابية في العام ١٩٩٢».

أضاف: «لن نسأل من هم فحقدهم وقبيح قلوبهم يدل عليهما اللغمان المنفجران وبصمات أصابعهم على الألغام التي لم تنفجر». وتساءل: «لمصلحة من ولحساب من يمارس هذا الترهيب، هل هي خفافيش الليل أم إنها ليالي لبنان السوداء التي يعيشها اللبنانيون منذ زمن؟ هل هي أصابع غبية تحاول أن تزرع الفتنة، أم إن الفتنة لم تنته فصولها بعد؟ فالدولة غائبة أو مغيبة ولا مصلحة وطنية ولا وفاق وطني». ولفت إلى أن «النزاع قائم اليوم حول الدائرة الانتخابية قضاء أم محافظة أم ما بينهما فيما الانتخابات النزيهة تكون أولاً بترسيخ الأمن والسلم الأهلي وبأن يأمن المواطن على نفسه وكرامته ورزقه». وتساءل: «أي انتخاب هو عندما يجري ترهيب الناس وحين يصبح الرأي الحر مجازفة بالنفس وبالكرامة وبالرزق، وكيف يعبر الناس عن إرادتهم وهم مهددون، وهل يكافأ المرشح الذي يركب السلطة بأجهزتها وخيراتها، ينعم بها على من يشاء ويحرم ويهين من يشاء»!

وقال: «يقع على الدولة مسؤولية عدم السماح للإدارات بأن تكون مجيرة لفتنة ضد فئة، فهم يستخدمون كل الإدارات في التججير، (...) وبالتالي فإنه لا يجوز أن تكون الدولة مع فئة ضد فئة (...)».

## تنسيق أمني بين أجهزة الدولة وقوى الأمر الواقع

السفير، الأربعاء، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥

عقد لقاء في مكتب قائمقام بنت جبيل إبراهيم درويش، ضم ممثلين عن مختلف القوى الأمنية في البلدة، إضافة إلى رئيس البلدية علي بزي وممثلين عن حركة «أمل» و«حزب الله»، جرى خلاله بحث قضية تزايد حوادث السرقة في البلدة واستهدافها عدداً من متاجر السوق التجاري فيها، خاصة قبل فترة الأعياد؛ وسبل كبح هذه المشكلة.

•

## شركة الجنوب للإعمار تتعرض للتهديد

السفير، ٢٨ حزيران ٢٠٠٤

أعلن المهندس رياض الأسعد أمس عن اعتداء تعرضت له شركة الجنوب للإعمار التي يترأس مجلس إدارتها. وقال في البيان الصادر عنه «يبدو أن اليأس قد فعل فعله في نفوس بعض الذين تضرروا واستأثروا من انكشاف ألعيبهم الانتخابية غير الشريفة التي يبغون من ورائها إبقاء الساحة الجنوبية في قبضة يدهم وتحت هيمنتهم، فخلعوا ثوب الديموقراطية الذي ادعوه، بعد أن استيقظ فيهم الحنين إلى أساليب الميليشيات». وأضاف «أما آخر مآثرهم، فهي إرسالهم مجموعة من المجهولين الجاهلين للتعدي على شركة الجنوب للإعمار».

•

## المسيحيون في صور: الكلام المباح ممنوع... والقرار شبه مصادر

النهار، الأربعاء، ١٩ أيار ٢٠٠٤

(...)

في صور الكلام المباح ممنوع. هذا ما نلمسه لدى الصوريين الذين يرفضون بمعظمهم الإفصاح عن آرائهم في تنمية مدينتهم، وفي السياسة المنتهجة فيها، وفي أحلامهم لمستقبلها، حتى أنّهم يرفضون التعبير عما يضايقهم من أوضاع معيشية، وكأنّ ألسنتهم معقودة بالدعر.

(...)

«لن تجدي أحداً يتكلّم في صور»، «يطمئننا» أحد الصوريين الذي أصرّ على عدم ذكر اسمه. ويضيف: «ثمة عملية استفراد بمصالح الناس من المسيحيين والمسلمين على حدّ سواء، والحركة القليلة عندنا

يجلبها المغتربون». هذا الشاب الذي يؤيد أحد التيارات المسيحية المعارضة في صور يروي معاناة الصوريين بكثير من الأسى وصل به إلى حدّ عبّر فيه عن أنه يتمنى لو كان يملك ترف التظاهر والضرب بخراطيم المياه والسجن كما يحصل في بيروت، لكن حتى هذه «النعمة» مفقودة في صور.

المعاناة تبدأ من المجلس البلدي إلى غياب المؤسسات السياحية الملحة للإنماء الاقتصادي، إلى البطالة، والوضع الأمني المتشنج من الخروقات الإسرائيلية في القرى الحدودية التي يشكل سكانها نسبة كبيرة من مرطادي صور التي تتعدّد ١٥ كيلومتراً عن الحدود، إلى النشاط المصرفي القائم على الإيداعات وليس على التمويل، إلى القبضة الحديدية التي تحكمها حركة «أمل» على المدينة «والتي لا يمكن أي شخص أن ينجح في انتخابات أو في عمل إن لم يتحالف معها». فالحركة هي «ربّ البيت» ولا يمكن الإنسان الذي اختار العيش في صور أن يواجه الأثرية التي تدعمها الحركة، «لذا علينا العيش تحت قرارها والتخلي عن أحلامنا للمدينة». يتأكد محدثنا الشاب من أننا لن نقل هذا الكلام عن لسانه ويتابع: «لا أريد أن يفهم من كلامي أننا لسنا على وفاق مع المسلمين. بالعكس فنحن نعاني المعاناة نفسها وهذه ميزة صور لكن المسيحيين يعاملون كأقلية، ومن يمثلونهم في البلدية مرتنون كلياً للحركة». ويشير الشاب إلى أن «هذا الخناق اشتدّ وثبت بعد عام ١٩٩٢، فأصبح خيار كل من يريد العيش في صور واحداً "حركة أمل"، والإحساس الوطني الذي يتحدث عنه البطريك والمعارضة المسيحية لا أستطيع أن أترجمه هنا». وماذا عن المرجعيات الروحية في المدينة؟ يشير محدثنا إلى أن مطارنة صور لا يمكنهم تخطي إرادة «أمل»، كما أن المسيحيين الأسرى والمهجرين إلى إسرائيل يضغطون على السلطة الروحية فتصير «شغلة» المطران في صور أن يركض إلى المحاكم وعند مسؤولي الحركة لتخفيف الأحكام عن المطلوبين. والأساقفة لن يفضلوا بطبيعة الحال ٥ آلاف مسيحي في صور على ٤٠ ألفاً على الحدود الإسرائيلية لذا تراهم يساومون. إلى ذلك إن الوسط المسيحي فقير والإعانات الصحية والاجتماعية تحتكرها الحركة ومسؤولوها المعروفون في المدينة. الوقف الكاثوليكي غني لكن من يلتزمون أراضيه هم أعضاء في حركة «أمل». حتى المستشفى الحكومي في صور يحتاج إلى وساطة للدخول إليه وكثيراً ما تتدخل المرجعيات الروحية لدى مسؤولي الحركة لقبول فلان أو فلان، والمعاملات الصحية «مكموثة» كلّها في صور والأمر سيان بالنسبة إلى الشيعة الذين لا ينتمون إلى حركة «أمل».

ومن العلامات المعبّرة التي يتحدّث عنها الصوريون سرّاً زراعة التبغ. فمن لا يصوّت لمرشحي الحركة تسقط تسعيرة دخانه تلقائياً عند الشراء في الموسم التالي (...).

## منع وزير السياحة من الدخول إلى قلعة شمع

السفير، ٢٧ حزيران ٢٠٠٤

(...) أثناء جولة تفقدية على المواقع الأثرية جنوباً منع وزير السياحة علي العبد الله من الدخول إلى قلعة شمع الأثرية في قضاء صور، من قبل عناصر من حزب الله.

وردأ على الملابس التي رافقت زيارة وزير السياحة إلى قلعة شمع، أدلى مصدر إعلامي مركزي في حزب الله بالتالي:

أولاً: لم نكن نرغب في وقوع ما جرى خلال زيارة الوزير، بل كنا حريصين على إنجاحها بدليل التسهيلات التي أمنها الإخوة في المقاومة الإسلامية إلا أن الممارسات السلبية وعمليات التهجم على حزب الله والمقاومة التي صدرت من مرافقي الوزير ومن كان معه هي التي أدت إلى ما جرى، فضلاً عن تجاوز برنامج الزيارة المتفق عليه.

ثانياً: إن موقع شمع كان أحد مواقع الاحتلال وقد تحرر بفضل سواعد مجاهدي المقاومة الإسلامية ودماء عشرات الشهداء وتحول رمزاً للانتصار.

ثالثاً: لقد كان برفقة الوزير عندما زار الموقع، مجموعات تنتمي إلى جهة حزبية معينة، تحمل عدداً كبيراً من الرايات والأعلام الواضحة الانتماء، وهل هذا يعني أن زيارة سياحية لا تصح إلا بوجود هذه المجموعات وهذه الرايات؟! وهل يبرر ذلك حدوث ما جرى من تصرفات واستفزازات غير مقبولة؟!

رابعاً: كان الأجدى أن تعكس زيارة الوزير واقع وصورة لبنان المقاوم وبالتالي من غير المقبول القول إن الأرض تحررت فعلياً بزيارة موقع شمع، كما من غير المقبول أن يتحدث الوزير بلغة الادعاء أن المواقع السياحية هي لكل اللبنانيين وكأن أحداً ادعى غير ذلك في الوقت الذي نسي أنه لم يتصرف كوزير يمثل كل اللبنانيين من خلال موقعه في الحكومة اللبنانية.

وعلى أثر الحادث أصدرت بلدية شمع البيان التالي:

«البلدية تستنكر تحول القلعة بين ليلة وضحاها إلى منطقة عسكرية مع أنها لم تكن كذلك في السابق بل كان يوجد في المبنى المجاور مركز اتصال للحزب فقط دون أي استعراض أو تظاهرة عسكرية كالتالي شهدناها أمس الاول»، واعتبرت البلدية أن «إدراج بلدة شمع على الخريطة السياحية ليس إساءة للعمل المقاوم»، وتمنت أن لا يكون ما حصل نابعاً من قرار قيادي، مؤكدة أن ما حصل في شمع «يتعارض مع العمل الإنمائي ومع تطوير المنطقة سياحياً وخدماتياً».

كما أكد رئيس البلدية عبد القادر صفي الدين، نقل مقر البلدية إلى صور حتى يتم حل الإشكال وتخرج العناصر المسلحة من القلعة، داعياً إلى معاقبة العناصر التي افتعلت المشكلة، ومطالباً رئيسي الجمهورية والحكومة بإيلاء هذا الموضوع الأهمية والعمل لإفغال المركز العسكري في شمع.

اعتداء على مكتب أحمد الأسعد

المستقبل، الإثنين، ١٦ أيار ٢٠٠٥

ندد أحمد الأسعد بإقدام مجهولين على العبث بمكتبه الانتخابي في بلدة الطيبة وطالب وزير الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لكشف المرتكبين وإحالتهم على القضاء المختص.

وكان مجهولون أقدموا ليل أول من أمس على تحطيم أثاث مكتب الأسعد وتمزيق اللافتات الانتخابية. وقال أحمد الأسعد «إننا نستنكر هذه المحاولات البائسة والهادفة إلى إسكات صوت الحرية والضمير في الجنوب. فماذا يريد الذي وراء هذا العمل المنحط؟ هل يريدون أن نستبدل علمنا اللبناني بعلم آخر؟ نقول لهم بأننا لن نخاف أعمالاً ساقطة كهذه بل ستزيد من معنوياتنا (...).» وجدّد دعوته الجيش اللبناني إلى الانتشار في الجنوب «الذي بات منطقة سائبة يعبث بها الخارجون عن القانون».

### قتيل وجريحان من «حزب الله» في إشكال مع الجيش المستقبل، الإثنين، ٢٢ أيلول ٢٠٠٣

سقط قتيل وجريحان من «حزب الله» نتيجة إشكال وقع ليل أمس في بلدة جباع - إقليم التفاح بين عناصر من الحزب والجيش الذي تدخل لفض إشكال بين عناصر من الحزب وآخرين من حركة «أمل» على خلفية تعليق صور ولافتات.

وفي التفاصيل أن خلافاً نشب بين عناصر من «حزب الله» وآخرين من حركة «أمل» عصر أمس على خلفية تعليق صور ولافتات عائدة للطرفين داخل البلدة، وما لبث أن تطور إلى إشكال واستنفار متبادل بين الجانبين استدعى تدخل الجيش واللجنة الأمنية المشتركة بين «حزب الله» و«أمل». وروى شهود عيان أنه أثناء قيام الجيش بوضع حاجز غير ثابت على طريق مؤدية إلى الساحة، مرّ أحد عناصر الحزب على دراجته النارية وجرى تلامس بينه وبين عناصر الجيش، سرعان ما انضم إليه عناصر آخرون من «الحزب»، وسمع بعد ذلك إطلاق نار كثيف وشوهد ثلاثة من عناصر الحزب ممددين على الأرض مضرجين بالدماء (...).

واستمر التوتر على حاله حتى ساعة متقدمة من ليل أمس، حيث سيرّ الجيش دوريات راجلة ومؤلفة في مختلف أحياء وشوارع البلدة، فيما تجمع عناصر «حزب الله» ومناصروه في مسجد قرب المدرسة الرسمية، حيث تلي عبر مكبرات الصوت بيان نعي لعضو «حزب الله» غملوش. وصدر ليل أمس عن قيادة الجيش مديرية التوجيه البيان الآتي: «عند الساعة ١٨،٣٠ من مساء اليوم (أمس) وفي بلدة جباع في إقليم التفاح حصل خلاف بين بعض أهالي البلدة تطور إلى تضارب، تدخلت على الفور قوة من الجيش لمعالجة الوضع حيث تعرض بعض أفرادها لاعتداء مما اضطر عناصر الدورية إلى إطلاق النار تحذيراً فأصيب أحد المواطنين ويدعى أحمد غملوش الذي نقل إلى المستشفى، وتوفي لاحقاً، كما أصيب شخص آخر بجروح طفيفة. عاد الوضع إلى طبيعته وتعمل قوى الجيش على تسيير دوريات لتوقيف المشاركين والحفاظ على الأمن».

## احتكاك بين عناصر من حزب الله وعدد من موظفي السفارة الأميركية السفير، السبت، ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٣

سجل قبل ظهر أمس احتكاك مباشر بين عناصر من «حزب الله» وعدد من موظفي السفارة الأميركية في بيروت عند منطقة اللبونة جنوب بلدة الناقورة.

وذكرت مصادر مطلعة أن الوفد الأميركي أراد الاقتراب من مناطق تعرف قوات الطوارئ الدولية أنه يمنع على أحد الدخول إليها، حتى القوة الدولية نفسها تجري اتصالات تنسيقية قبل إرسال أي دورية إلى مقربة من هذه النقاط. وأعربت المصادر عن استغرابها لخطوة الطوارئ، متسائلة عن الغاية من زيارة الوفد العسكري الأمني الأميركي إلى تلك المنطقة.

وعلم أن مسؤولين بارزين في السفارة الأميركية سارعوا إلى الاتصال بجهات لبنانية رسمية رفيعة المستوى لحظة حصول الاحتكاك طالبة التدخل. لكن الأمر لم يكن يحتاج إلى مداخلة خاصة، لا سيما أن جنود الطوارئ المرافقين للوفد الأميركي أدركوا صعوبة إكمال الموكب لسيره المخطط، فتقررت العودة إلى نقطة أخرى.

وفي التفاصيل أن سيارة تعود إلى قوى الأمن الداخلي وأخرى من لبنانيين يعملون مع السفارة تقدمت باتجاه منطقة اللبونة وحصل أن أوقفها عناصر من «حزب الله» وأبلغوها أنه يمنع على أحد الدخول إلى منطقة مغلقة، وطلب إلى السيارات العودة من حيث أتت، علماً بأن الموكب كان خرج عن الطريق العام وأراد الدخول إلى منطقة لا يسلكها أحد غير العناصر الأمنية اللبنانية أو من القوات الدولية (...).

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر قالت إنه أمني لبناني «إن عنصرين من حزب الله مسلحين بمسدسات طلبا من الموكب الأميركي الذي يضم أربع سيارات عدم مواصلة طريقه في اتجاه تلة لبونة، وأن الملحقين العسكري والسياسي الأميركيين وحراسهما الشخصيين الذين كانوا على متن السيارات الأربع توجهوا إلى الناقورة حيث يوجد مقر قوات الطوارئ الدولية المؤقتة العاملة في جنوب لبنان».

وأكدت مصادر السفارة الأميركية في بيروت والخبر وأوضح أن «موكباً من السفارة منع من إكمال سيره على طريق في جنوب لبنان وقد اعترضت السفارة بشكل رسمي للحكومة اللبنانية».

its occupation, began to challenge Amal's position. After fierce fighting between the two parties, Hizballah lost some of its posts in the South but was eventually acknowledged by Syria as the designated "retailer" of resistance against Israeli forces in South Lebanon. Moreover, Hizballah's territories were the only areas which were not covered by the Lebanese army. Rather, Hizballah's territories were secured by its own forces, who were allowed to keep their arms and thus were exempted from the Ta'if Agreement (1990) which stipulated that all parties should disarm in order to end the war and achieve national reconciliation.

Since 1990, the special status that Hizballah and Amal's territories enjoy has rendered any democratic challenging of their forces impossible and therefore any past election results must be viewed as illegitimate. All future elections must also be regarded as illegal until such time that the South

is controlled by Lebanese authorities, because how can fair political competition take place when the region is dominated both politically and militarily by two parties that have assumed rights and duties that are the purview of the State and vigorously suppress the views of rival political parties?

One conclusion that can be drawn from this analysis is that the parliamentary elections, as they have occurred since 1992, have been won by force and that no elections can be legal without the two following conditions:

- (1) The sovereignty of the Lebanese state over the South. This can only be achieved by sending the army to the South and, most importantly, developing the region without any aid or interference from local armed parties.
- (2) Protecting political freedom in the South and prohibiting any party from proclaiming the South as its exclusive territory.

pan-Arab or progressive parties were able to prove their competitive edge. Some of these independent figures were Ali Khalil, who became an MP, and Habib Sadik, who nearly won a parliamentary seat in 1968 and 1972.

This was the status of the South at the eve of the Lebanese civil war, a war that the South factored into considerably. So what has rendered this region an unfertile political land that is dominated by only two parties?

We presume this question can be answered by examining the period that the South witnessed between 1975 and 2005, as it is during this period that Hizballah and Amal emerged and amassed much of their power.

### **The South during the war**

Like all Lebanese regions, the South witnessed during the 1950s and 1960s an emergence of leftist, nationalist parties. According to an examination of the 1968 and 1972 election results, it is evident that these parties were starting

to gain audience and to challenge the elite political families, even though they were not able to defeat them or dominate them politically through elections. Most of these groups were sponsored by the different branches of the PLO, which distributed the villages in the South amongst themselves.

This situation prevailed until the PLO fled Lebanon following the Israeli invasion in 1982. The Israeli occupation squelched any political activity and targeted the members of these parties and their leaders, who escaped to Beirut. When the Israelis withdrew from a greater part of the South in 1985, some parties attempted to return to their posts. However, the Amal Movement, with the support of the Syrian regime, took the lead in instigating a war in the South to purge these parties and drive them out. It succeeded and won total control over the South.

The domination over the South by Amal continued until 1987, when Hizballah, which infiltrated the South under the pretext of fighting Israel and resisting

made their interpretation of the elections more credible in the eyes of the media and political analysts. Some analysts concluded the victory of the "Resistance, Development and Independence" candidate list, the list for both parties, was a public referendum in support of Hizballah's right to carry arms and a rejection of UN Resolution 1559. A few analysts attributed Amal and Hizballah's success to the harshly criticized 2000 electoral law. However, a simple analysis of the results clearly indicates the two parties could have achieved a similar success regardless of the law in question.

Examining the aftermath of the 2005 elections leads us to ask a daring question about the sources from which the two parties derive their power, a question that cannot be answered without examining the social, political, and security issues that shape political life in the South. For decades, the South was considered a battleground with multiple players, one of which was Israel. After the Israeli withdrawal in May 2000, the border became the confrontation line between

the Israeli military and Hizballah, not the Lebanese Army. Hizballah, as a party, shares with the Lebanese Army the duties of preserving security and conducting intelligence surveillance. Hizballah also deploys a police force that has the right to hold citizens for any reason it deems necessary, the right to grant licenses for political meetings, and last, but not least, the right to designate archaeological sites as military zones. As such, Hizballah was not one party among others competing in the South elections, and it is not an exaggeration to say that at the time of the 2005 elections the South was, and continues to be, in a state of emergency with no space for multiple political actors or the development of a local, pluralist, political life.

### **The South before the war**

Up until the outbreak of the Lebanese civil war in 1975, the South was a place where many families participated in political life and where no one family could dominate the political scene. For example, Al-Asaad, Az-Zein, Osseiran, and Al-Khalil could not rule single handedly over the South and some

American Embassy in Lebanon had assigned some of its political and media figures to distort the elections in the South.

The statement was a mere fabrication aimed at transforming the elections in the South into a confrontation with foreign enemies (America and Israel) instead of a competition between local, political rivalries and their respective agendas and political platforms. Considering the location and timing of the statement made by Sheikh Kaouk, it can only be considered as a preemptive measure meant to squelch any competition before it could arise. It can also be viewed as threat intended to intimidate anyone who would dare cast a vote for anyone other than Hizballah, or anyone wishing to comment on the elections and the preceding political atmosphere.

In portraying the South elections as a war against foreign aggressors, the party was able to portray their competitors as enemies whose victory would equate to a victory for America and Israel. Accordingly,

the outcome of the elections was celebrated as a military victory against insidious enemies wishing to inflict harm on Lebanon and the Shia sect, in particular, as Hizballah is their self-proclaimed, sole representative.

The misrepresentation of the South elections by relentless propaganda is evident in statements made in the weeklies Al-Intikad/Al-A'ahd and Al-A'awasef, which belong to Hizballah and the Amal Movement respectively (headed by Nabih Berri, the Speaker of the Lebanese Parliament) portraying the overwhelming victory of the two parties. Al-A'awasef ran the headline: "Amal invades the enemies of South Lebanon and of the Resistance, the gap between the first loser and last winner in each district exceeds 100,000 votes," while Al-Intikad/Al-A'ahd viewed the results in the South as a strong renunciation of any initiative to disarm the Resistance as outlined in UN Resolution 1559, which calls for non-State parties to relinquish their weapons. The overwhelming victory of Amal and Hizballah also

***Following the May 2005 parliamentary elections, the EU observation commission qualified the elections in South Lebanon as having taken place in a "calm and orderly manner." The following text is the English version of Hayya Bina's analysis of the massive victory of Hizballah and its ally, the Amal Movement. The original Arabic commentary was accompanied by an appendix containing various sources describing the extent to which South Lebanon is outside the full control of the Lebanese state.***

At the end of the one month election period, May 29-June 19, it seemed that the parliamentary elections took place in only two districts: Mount Lebanon and the North, as the outcomes of the Beirut and South district elections were largely predetermined.

Elections in the South passed with little analysis or consideration as their outcome was fixed before voters went to the poles. The Speaker of the

Parliament, Nabih Berri, was guaranteed an easy victory, disappointing any Lebanese hoping for change.

On June 5, 2005, during an inspection of the voting stations, Sheikh Nabil Kaouk, regional officer for Hizballah in the South, went to extreme measures to ensure his party's crushing victory by making a statement on the Lebanese Broadcasting Station (LBC) in which he claimed that Hizballah had information that the



[www.hayyabina.org](http://www.hayyabina.org)

[hayyabina@hayyabina.org](mailto:hayyabina@hayyabina.org)

tel: 00961 3 12 94 62

**Fadi Toufiq  
Lokman Slim**

**Elections in a State of War  
2005 Elections in South Lebanon**

هيا بنا



Hayya Bina's Log  
First issue, December 2005



هيا بنا



( || ) حازم صاغية  
سورية ولبنان: أبعد من سياسة ونظام...

«لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.»

المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

دفاتر هيا بنا

دورية تُعنى بالشأن العام تصدر مؤقتاً على هيئة دفتر أو بسواه.

«Everyone has the right to freedom of opinion and expression; this right includes freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers.»

Article 19 of the Universal Declaration of Human Rights

Hayya Bina's Log

A periodical dealing with matters concerning the *res publica*, temporarily published as a log or other.